

المصدر :
التاريخ :
الصفحات :

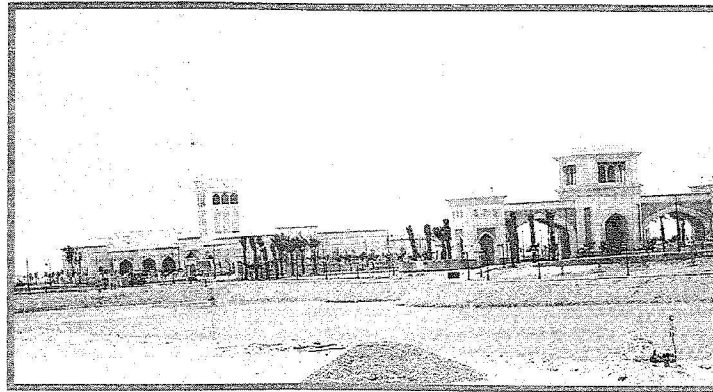
عكاظ

15284 : العدد : 01-07-2008
102 : المسلسل : 18

الحنبر

قرارات اقتصادية حاسمة في عهد خادم الحرمين الشريفين

عن طريق الاستمرار في تطوير التعليم والتدريب واكتساب المهارات والتوسع في العلوم التطبيقية والتقنية وزيادة اسهام القطاع الخاص في التنمية ومشاركة المرأة السعودية في الأنشطة الاقتصادية الانمائية ومن القرارات الاقتصادية ايضا زيادة رواتب موظفي الدولة ١٥٪ بالتدرج خلال ٣ سنوات مما كان له اكبر الأثر على حياة المواطن وانعكاس ذلك على زيادة الانتاجية وبالتالي ارتفاع دخل الفرد. وكذلك قرار السماح للمقيمين من غير السعوديين للاستثمار بشكل مباشر في سوق الاسهم السعودي مما ادى الى دخول افراد ومؤسسات وشركات



تميز عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالقرارات الاقتصادية الحاسمة التي تمس حياة الشعب ليعيش المواطن حياة كريمة من خلال رفع مستوى دخل الفرد والاستفادة من الطفرة المالية التي تحيئها البلاد وكان اولها اعادة تشكيل المجلس الاقتصادي الاعلى والتي شكلت تحولا في البنية الاقتصادية في مختلف القطاعات الانتاجية وانها تركز على تحقيق خطط الملك عبدالله الاصلاحية التي عبرت عنها خطة التنمية الثامنة والتي اعلنت في شوال عام ١٤٢٦هـ والتي تضمنت رفع المستوى المعيشي للفرد وتحسين نوعية الحياة وتوفير فرص العمل للمواطنين وتنمية الموارد البشرية

وكان آخر القرارات الاقتصادية التي أصدرها الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله قرار إنشاء مركز للدراسات والبحوث البحرية وسيكون مهامه اجراء البحوث العلمية والتطبيقية التي تساعد على تطوير الصناعة البترولية.

ومن أبرز القرارات ايضا الترخيص بتأسيس مصرف الانحاء لمزاولة الاعمال المصرفية والاستثمارية برأسمال ١٥ مليار ريال بهدف توفير خدمات مصرفية متخصصة ومتطورة ومتنوعة مما يكون له اثر كبير على مساهمة شريحة كبيرة من صغار المستثمرين وتحقيق لهم ارباح مجزية حيث خصص لكل فرد ١٤٣ سهما حيث كان اكبر تخصيص

يشهده سوق الاسهم وانعكس ذلك على ارتفاع دخل الفرد وتعتبر تلك القرارات بمثابة تحول كبير ونقل نوعية في سبيل الوصول الي تنمية اقتصادية كبيرة يستفيد منها الوطن والمواطن.

د سالم سعيد باعاجزة

الاقتصادية التي شكلت نقلة استراتيجية مثل قرار انشاء المدن الاقتصادية منها مدينة الملك عبدالله الاقتصادية برابع وهي مدينة ضخمة ستجاوز حجم الاستثمارات فيها من خلال القطاع الخاص نحو ١٠٠ مليار ريال وستوفر اكثر من ٣٠ الف فرصة وظيفية جديدة وكذلك مدينة الامير في حائل ومدينة المعرفة في المدينة المنورة ومدينة جازان الاقتصادية.

كما شكلت قرارات زيادة رؤوس اموال الصناديق الاقراضية التعموية نقطة تحول كبيرة يظهر اثرها جليا حيث تم زيادة رأسمال كل من

صندوق التنمية العقاري بمبلغ اضافي ٩ مليارات ريال ورأسمال بنك التسليف بمبلغ ٣ مليارات ريال لدعم ذوي الدخل المحدود واصحاب المهن والمثنتات المتوسطة والصغيرة وزيادة رأسمال صندوق التنمية الصناعية بمبلغ ١٣ مليار ريال وصندوق الاستثمارات العامة بمبلغ ٢٠ مليار ريال في ميزانية عام ١٤٢٧-١٤٢٨هـ

بنسبة ٢٠٪ اثر واضح وملمووس على جميع الافراد المالكين للمركبات الخاصة والعامة حيث وفر لتلك الفئة ٣٠٪ من مصروفاتهم على الوقود وكذلك من بين القرارات الاقتصادية انشاء اول مركز مالي متطور في الرياض ويضم جميع المؤسسات في ١١/٤/١٤٢٧هـ وكذلك من بين القرارات الاقتصادية الاعلان عن انشاء صندوق استثماري لذوي الدخل المحدود.

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين اطلق الملك عبدالله حفظه عدة مستودعات في الشرقية تصل استثماراتها ٦٢ مليارا. وهناك العديد من القرارات

غير سعودية في سوق المال السعودي وارى ذلك الى الاحتفاظ بالسيولة النقدية داخل البلاد وعدم هجرتها الى الخارج. كما كان لتوجيه خادم الحرمين الشريفين بطرح ٢٥٪ من مشروع بترو راينج للاكتتاب العام اثر كبير وواضح على استثمار صغار وكبار المستثمرين في هذا الشركة وبالتالي تحسين دخولهم ومن بين القرارات الاقتصادية الهامة والتي كان لها اثر واضح وملمووس على حياة المواطن والمقيم ميزانية عام ١٤٢٦ - ١٤٢٧هـ وكانت اعلى ميزانية تشهدها المملكة قدرت بمبلغ ٣٣٥ مليار ريال. كما كان لقرار تخفيض الوقود